



تعاون لحل الصراع  
Taawon for Conflict Resolution

# التقرير الإداري السنوي

2018

## الملخص التنفيذي

تشكلت خارطة التدخلات لمؤسسة تعاون لحل الصراع بناءً على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع الفلسطيني ، حيث أظهرت العديد من نتائج استطلاعات الرأي عن وجود فجوة حقيقية بين المواطن والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، هذه الفجوة ساهمت بشكل كبير في زيادة الازمة بينهما ، اضافة زيادة نسبة الخلافات والنزاعات الناشئة عن نقص المعلومات ، وضعف الاداء وغياب نظام المحاسبية ، وعدم الشفافية ، وعدم معرفة بالحقوق والواجبات في الجانب الاخر لا زالت قضايا العنف والنزاعات المجتمعية تنصدر المشهد الفلسطيني ، كان هذا ظاهرا وجليا في تقارير الشرطة الفلسطينية 2018 وبعض مراكز الابحاث والدراسات الاستراتيجية الفلسطينية ، حيث تنوعت هذه النزاعات لتشمل نزاعات مجتمعية ودينية واقتصادية وسياسية

على ضوء ما تقدم نفذت مؤسسة تعاون لحل الصراع خلال هذا العام 3 مشاريع اساسية ، في قضايا الحكم الصالح والمسائل المجتمعية ، وقد ركزت المشاريع والأنشطة على تعزيز المشاركة والمسائل المجتمعية في الحكم المحلي

حيث بلغ عدد الأنشطة التي نفذتها المؤسسة في الضفة الغربية خلال العام 2018 اكثر من 200 نشاط ، تنوعت هذه الأنشطة لتشمل ورشات عمل ، لقاءات جماهيرية ، جلسات مسائله مجتمعية ، مبادرات ودورات تطوير قدرات ، وبلغ عدد المستفيدين من الأنشطة اكثر من 10 الاف مواطن /مواطنه من مختلف محافظات الوطن ومن مختلف الاعمار والتوجهات السياسية والحزبية

كما نفذت المؤسسة خلال هذا العام مجموعة كبيرة من الأنشطة المركزه في قضايا التعامل السلمي مع النزاعات شملت هذه الأنشطة دورات تدريبية مركزه في حقل الوساطة والتفاوض والحوار ، اضافة الى مجموعه من الابحاث والادله التدريبية واستطلاعات الراي

ويبلغ عدد الايام التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال هذا العام 27 يوم تدريبي بواقع 135 ساعه تدريبية متخصص في الوساطة والتعامل مع النزاعات ، ويبلغ عدد المستفيدين المباشرين حوالي 350 متدرب ، وبلغت نسبة مشاركة النساء حوالي 60 %

يسرت الوحدة اكثر 20 ورشة عمل مع اكثر من 100 مواطن/ة ، و30 مقابله مع جهات الاختصاص في مواضيع تحديد الاحتياجات

اهم ما ميز عام 2018 ، هو نجاح المؤسسة في استصدار قرار من مجلس الوراة الفلسطيني بشأن قانون الوساطة ، القانون الذي ناضلت من اجله مؤسسة تعاون لحل الصراع اكثر منذ اكثر من 11 عام ، حيث سيفتح هذا القانون فرص اقوى لدى المؤسسة كونها متخصصة في هذا الحقل

وتتقدم مؤسسة تعاون لحل الصراع بالشكر والامتنان الى كافة الشركاء المحليين والدوليين على هذا الجهد المميز والتفاني في العمل والانجازات الكثيرة ، رغم شح الموارد وضعف التمويل ومعوقات الاحتلال الاسرائيلي ، على امل ان يكون عام 2019 عام الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني



## أولاً : برنامج الحكم الصالح

نبذه عن البرنامج :

تواصل مؤسسة تعاون لخل الصراع تنفيذ برنامج الحكم الصالح للعام الثالث على التوالي والذي يهدف بشكل أساسي إلى تطوير قدرات مؤسسات المجتمع المدني والمجالس المحلية والقروية في قيم وأشكال الحكم الصالح والتي تتضمن كافة المؤشرات من شفافيه، نزاهه، ديموقراطية، انتخابات، مساءله، الحقوق المدنية والقضاء والعدالة، وإحداث تغيير في سلوك المؤسسات والأفراد المشاركة في البرنامج من حيث فهم وممارسة قيم الحكم الصالح داخل المؤسسات ومحاولة بناء شراكات حقيقية لممارسات فعليه للحكم الصالح.

عمل البرنامج هذا العام على تحقيق الهدف الذي يسعى إلى تمكين الشباب والنساء لتفعيل أدوارهم من خلال ممارسة كافة أشكال الحكم الصالح داخل مؤسساتهم والضغط على صانعي القرار وأصحاب العلاقة من خلال ممارسة المساءلة المجتمعية والمبادرات التي عملوا من خلالها على تحقيق احتياجات مجتمعاتهم المحلية في قطاعات مختلفة منها قطاع التعليم والصحة والنفايات ... الخ.. حيث إن تطبيق المساءلة المجتمعية من خلال تنفيذ أداة جلسات الاستماع وأنشطة المبادرات المترابطة تأتي كمحاولة ناجحة للإنتقال إلى تطبيق فعلي لقيم الحكم الصالح والمساءلة المجتمعية داخل المجتمعات المحلية في المناطق المستهدفة.

لقد جاء هذا البرنامج لمساندة جميع المحاولات الرامية في تحقيق قيم ومؤشرات الحكم الصالح داخل المؤسسات الشريكة لهذا العام وتفعيل دور الشركاء في المشاركة بفعالية بعمليات صنع القرار داخل مؤسساتهم.

## النتائج المرجوة من البرنامج

- أداة المساءلة المجتمعية " جلسات الاستماع " مأسسة داخل أطر المجلس البلدي/القروي لتتحول إلى ممارسة مستمرة ونهج بالمجلس المحلي/ القروي
- مواطنون فاعلون مبادرون ومهتمون بتطبيق المساءلة المجتمعية ويمارسونها عملياً قادرون على ربطها بموضوع الحكم الصالح.
- قضايا ذات احتياج مجتمعي مطروحة على أجنادات المجالس المحلية/ القروية والمؤسسات المسؤولة، قرارات وسياسات جديدة وعملية لمعالجة القضايا المجتمعية المطروحة داخل المجالس المحلية/ القروية.
- ممثلين عن المؤسسات المحلية الشريكة مدربة ومؤهلة وتمارس المساءلة وفق منهجية المساءلة المجتمعية المتبعة. - مبادرات مجتمعية. تعمل على تغيير السياسات والأنظمة وتطرح حلول للمشاكل الموجودة.
- ثقة وعلاقات أفضل ما بين المواطنين والمجالس المحلية/ القروية.

- مشاركة مجتمعية واسعة ومتنوعة لمختلف الفئات المهتمشة والنساء والشباب في المجتمع المحلي
- مشاركة نسوية فاعلة وريادية تجاه طرح قضايا مجتمعية في المجالس المحلية والمشاركة في إدارة وتنفيذ الأنشطة المطروحة.

مراحل المشروع وأنشطته :

أولاً: تطوير القدرات

عملت المؤسسة على تدريب ممثلين المؤسسات المحلية في عدة مجالات واكتسابهم العديد من المهارات أهمها مفهوم المشاركة والمساءلة المجتمعية وربطها بقيم ومؤشرات الحكم الصالح وكيفية اعداد التقارير حول القضايا المجتمعية وصياغة الأسئلة لصانعي القرارات وممثلي البلديات المستهدفة وكيفية إعداد جلسات الاستماع وإدارتها بطرق مهنية وحرفية عالية، والتخطيط للمبادرات والأنشطة.

حيث خضع للتدريب 24 مؤسسة قاعدية شريكة و12 مجلس محلي وقرروي موزعين من شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية.

نتائج التدريب :

➤ تم إعداد وتأهيل كوادر " ممثلي المؤسسات المحلية الشريكة " قادرة على تطبيق وإدارة جلسات الاستماع في المناطق المستهدفة بناءً على أولويات واحتياجات المناطق في عدة قطاعات ونقل المعلومات المكتسبة إلى مؤسسات وأفراد المجتمع المحلي لتبشر المعرفة والوعي والحفاظ على استدامة البرنامج، مما يسمح لهم بتنفيذ أنشطة مشتركة مبنية على المهنية العالية والمسؤولية تجاه المجتمع، وكما تعهدت هذه الفئة من المستفيدين على تبني أنشطة مستقبلية أخرى بشكل ذاتي .

➤ ممثلي المؤسسات القاعدية المحلية الشريكة قادرة على تطوير تقارير حول القضايا التي تلامس احتياجات مجتمعاتها ومناقشتها مع صانعي القرار والمسؤولين من خلال تطبيق وتنفيذ جلسات الاستماع.

➤ ممثلي المؤسسات القاعدية المحلية الشريكة قادرة على تطوير خطط المبادرات المجتمعية وتنفيذها بشكل متقن وربطها مع القضايا التي تلامس احتياجات مجتمعاتها.

## ثانياً: ورشات عمل " نقل المعرفة "

تم تنفيذ ورشات عمل في المناطق المستهدفة قام بإدارتها ممثلي المؤسسات المحلية الشريكة الذين اكتسبوا مهارات ممارسة المساءلة المجتمعية حيث عملوا على نقل المعلومات وتوسيع دائرة المعرفة إلى المجتمع المحلي، حيث تم تنفيذ 12 ورشة عمل في 12 منطقة مستهدفة.

### نتائج ورشات العمل :

- تم رفع وعي المجتمع المحلي حول مفهوم المساءلة المجتمعية وآليات تطبيقها من خلال أداة جلسات الاستماع من خلال المتدربين وبتدعم من طاقم عمل البرنامج
- تم مناقشة أهم الاحتياجات والمعوقات والمشاكل وألويات المناطق المستهدفة والآليات لتوسيع دائرة التعاون ما بين المؤسسات القاعدية والمجالس المحلية والقروية.

### ثالثاً: تنفيذ جلسات الاستماع والمبادرات المجتمعية :

نظمت جلسات استماع من قبل ممثلي المؤسسات المحلية الشريكة بغرض مأسسة أدوات المساءلة المجتمعية والاتصال بين المواطنين والمجالس المحلية/القروية وذلك من أجل زيادة الثقة وترسيخ منظومة الحقوق والواجبات ما بين الطرفين، كما أنه ومن خلال تنفيذ جلسات الاستماع تم منح الشباب والنساء الفرصة للمشاركة بنشاط في أنشطة المساءلة والإسهام في عمليات صنع القرار في مجتمعاتهم المحلية.

قام المشاركون بالتحضير الجيد وتنفيذ 12 جلسة استماع في المناطق المستهدفة يليها 12 مبادرة تم توثيقها إعلامياً التي بدورها ناقشت أولويات المجتمعات المحلية بحضور رؤساء البلديات وممثلين الوزارات على المستوى الرسمي وكذلك تنفيذ عدد من الاجتماعات وورشات العمل ولقاءات المتابعة لتنفيذ بعض التوصيات والقرارات من خلال تنفيذ المبادرات المجتمعية التي نفذتها المؤسسات المحلية الشريكة، ومن النتائج المهمة في المواقع المستهدفة:

من المبادرات التي تم تنفيذها :

حول مدارس الزاوية والاكثاظ الطلابي وأثر ذلك على " التعليم"

تم وضع مدارس الزاوية على سلم أولويات بلدية الزاوية بالتعاون مع ذوي العلاقة وبالرغم من محدودية مصادر الدخل للبلدية إلا أنه وبالتعاون مع أحد المتبرعين تم التبرع بارض تقدر قيمتها 800 الف شيقل وذلك لغرض بناء مدرسة جديدة

وأبدى وزير التربية والتعليم اهتمامه في هذه القضية، حيث دعا المؤسسات ذات العلاقة الى اجتماع شارك فيه رئيس بلدية الزاوية وممثلين المؤسسات المحلية في المنطقة، ومؤسسة تعاون تعاون لحل الصراع وتم تشكيل لجنة فنية لمتابعة القضية والمباشرة في دعم المنطقة.

فيما يتعلق بتعزيز العلاقة بين المؤسسات المحلية الشبابية والبلدية

تفعيل دور المجلس الشبابي في المناطق مساند للبلدية يتم من خلاله مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار بمشاركة المؤسسات القاعدية الشبابية والبلدية وتطوير خطة عمل مقترحة من قبل الجانبين (قبل المؤسسات الشبابية المحلية والبلدية) لتعزيز المشاركة الشبابية .

النظافة وجمع النفايات الصلبة :

تحسين مستوى النظافة وخدمة جمع النفايات الصلبة من خلال عقد ورشات عمل توعوية وعقد لقاءات مع مقدمي الخدمات حيث تم توفير حاويات بلاستيكية للنفايات تم توزيعها على الأحياء بالتنسيق مع البلدية وبمساهمة من المواطنين.

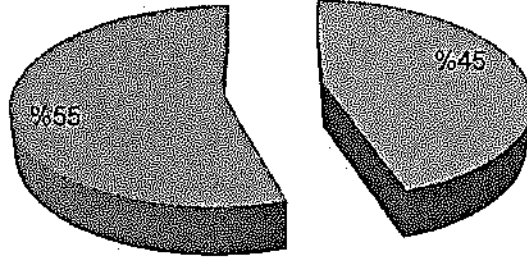
دور النساء في البرنامج

كان للنساء دور ريادي في طرح القضايا ومتابعتها وتمثيلها في لجان الاستماع وإدارتها كما عملت على تطوير بعض الخطط المشتركة بينها وبين المجالس المحلية والمشاركة بفعالية في التدريبات وورشات العمل حيث يوضح هذا التمثيل البياني أعداد النساء المشاركة :



## نسبة مشاركة الإناث في أنشطة البرنامج

■ الذكور ■ الإناث



## ثانياً : مشروع شركاء من أجل المساءلة المجتمعية

نبذة عن المشروع:

ينفذ برنامج "شركاء من أجل المساءلة المجتمعية" بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID حيث تقوم فكرة البرنامج على تمكين المجتمع المدني الفلسطيني من ممارسة المساءلة المجتمعية على الحكومات المحلية في تقديم الخدمات (التعليم ، الصحة، البنية التحتية) وتعزيز آليات مجتمعية مستدامة بحيث يضمن مشاركة فعالة من قبل المواطنين في اتخاذ القرارات الخاصة بتقديم الخدمات، حيث سيتم تطبيق أدوات مسائلة مجتمعية مستدامة وذلك من خلال بناء قدرات المشاركين من المؤسسات القاعدية في عشر مناطق مستهدفة من شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية( دير الغصون، عنتبا، جبوس، الزاوية، دير بلوط، بديا، إذنا، دورا، يطا، حلحول)، على تطبيق وممارسة هذه الأدوات.

الهدف العام:

تمكين المجتمع المدني الفلسطيني من ممارسة المساءلة المجتمعية على الحكومات المحلية في تقديم الخدمات العامة.

الأهداف الفرعية :

- تعزيز القدرات المحلية والقيادية لتحسين الخدمات العامة المقدمة .
- تعزيز بيئة مواتية ودعم العمل على المستوى الوطني لتحسين المساءلة المجتمعية التي تستخدم فيها التغذية الراجعة من المواطن لحل المشاكل في تقديم الخدمات .
- مأسسة آليات المساءلة المجتمعية في عمل وحدات الحكومة المحلية.
- تعزيز المشاركة المدنية مع الحكومات المحلية في مسائل تتعلق بتوفير الخدمات.
- رفع وعي المواطنين بحقوقهم ومسؤولياتهم في إطار المساءلة الاجتماعية.

الفئات التي استهدفها البرنامج:

- 28 مؤسسة قاعدية ومجموعات محلية في المواقع العشرة المستهدفة.
- 10 مجالس محلية تحت إطار أنشطة المساءلة المجتمعية وحملات التوعية.
- أكثر من 300 ممثل عن المجتمع المدني ويشمل المشاركة الفاعلة للنساء، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة حيث سيتلقون تدريباً في بناء القدرات والدعم العملي لتصميم وتنفيذ حملات توعية ومناصرة.
- أكثر من 40,000 شخص تم الوصول إليهم من خلال حملات التوعية الإعلامية.

➤ سكان قرى كل من عزموط، وسالم، ودير الحطب، ودورا، وبيتونيا وذلك من خلال الحملة الوطنية للأمن والسلامة على الطرق التي تم تنفيذها من قبل الائتلاف الوطني للمساءلة المجتمعية.

#### أنشطة المشروع ومراحله:

استكمالاً للسنتين الأولى والثانية من البرنامج، حيث تم من خلالها تنفيذ العديد من الأنشطة والتي كانت تتمحور حول تشكيل اللجان المجتمعية في بدايات المشروع وبناء قدراتهم من خلال التدريبات وورش العمل التي تم عقدها خلال السنة الأولى والثانية من المشروع بالإضافة إلى عمل دراسة احتياج في المناطق المستهدفة للوقوف على أهم الخدمات التي يواجه المجتمع المحلي فيها مشاكل أو نقص في تلك الخدمة أو تقصير من المسؤولين في تقديم تلك الخدمة، وبناء على ذلك تم اختيار قضية واحد في كل منطقة من المناطق المستهدفة وبناء خطط ضغط ومناصرة حول تلك القضايا للوصول إلى خدمات أفضل. وكان هناك تحقيق العديد من الانجازات في السنة الثالثة للمشروع وذلك من خلال رفع مستوى الخدمات المقدمة حيث كانت كل من حلول وادنا تعانيان من مشكلة النفايات الصلبة فمن خلال المشروع وضمن حملة الضغط التي قاده اللجان المجتمعية تم زيادة عدد الحاويات في كل منطقة بمساهمة البلديات. في حين عانت كل من دورا ويطا من أزمة مرورية كبيرة وذلك نتيجة سوء تخطيط الشوارع من قبل الجهات المختصة وعدم وجود شواخص مرورية في الطرقات الرئيسية، وبناء على ذلك تم عقد سلسلة من الاجتماعات واللقاءات ضم اللجان المجتمعية والاطراف ذات العلاقة من بلديات ووزارة النقل والمواصلات وغيرهم من الجهات ذات العلاقة وتمت مناقشة الموضوع ومناقشة كافة الحلول الممكنة لحل تلك الازمة حيث اصدرت البلدية خطة مرورية جديدة في كل من يطا ودورا.

وكان من أهم الأنشطة التي تم تنفيذها من خلال مشروع شركاء من أجل المساءلة المجتمعية تشكيل الائتلاف الوطني للمساءلة المجتمعية، والمكون من مجموعة من المؤسسات الأهلية والقاعدية التي تعمل في اطار المساءلة المجتمعية، حيث كانت الاهداف والغايات من تشكيل الائتلاف الوطني للمساءلة المجتمعية تعريف ورفع الوعي بمفاهيم وممارسات المساءلة المجتمعية بالإضافة إلى مأسسة المساءلة المجتمعية من خلال البرنامج لإعطائها الطابع المؤسسي كما وهدف الائتلاف إلى تنسيق العمل وتوحيد الجهود فيما بين المؤسسات لتحسين جودة العمل والخدمات المقدمة وتحفيز السلطات المحلية وصناع القرار للاستجابة والتفاعل مع خطة عمل الائتلاف.

حيث تم تشكيل الائتلاف الوطني للمساءلة الاجتماعية من خلال عقد سلسلة من اللقاءات التعريفية وورش العمل الخاصة بالتعريف بالائتلاف، وفتح باب العضوية للانتساب إلى عضوية الائتلاف الوطني للمساءلة المجتمعية وانتهاء بعقد انتخابات لاختيار أعضاء سكرتريا الائتلاف، حيث بلغ عدد أعضاء الامانة العامة لأئتلاف الوطني للمساءلة المجتمعية 58. عضواً من

كلا الجنسين ومن مختلف المؤسسات التي تعنى بالمساءلة المجتمعية، في حين بلغ عدد أعضاء سكرتاريا الائتلاف 9 أعضاء .

وبعد تشكيل الائتلاف وارساء قواعد على أرض الواقع من خلال عقد مؤتمر صحفي للاطلاق الرسمي للائتلاف، ومن ثم بدأ الائتلاف بممارسة أدواره المناطة اليه وذلك من خلال الاجتماعات الدورية لأعضاء السكرتاريا الذي شاركوا في ورشة عمل لمدة يومين للخروج بالحملة الوطنية التي سيقبهاها الائتلاف الوطني للمساءلة المجتمعية ويبنى خطة عمله عليها،

فكانت القضية التي تبناها الائتلاف هي حملة الامن والسلامة على الطرق وذلك من خلال جمع الاحصائيات والدراسات السابقة التي نفذت من قبل مؤسسات أهلية وحكومية حول أكثر القضايا الوطنية التي تهم المواطنين فكان موضوع الامن والسلامة على الطرق من أكثر المواضيع التي لاقت اجماعاً من المجتمع المحلي.

وبناء على ما سبق تم إعداد خطة عمل من قبل أعضاء الائتلاف فكانت بداياتها التواصل مع الجهات المختصة لمعرفة أكثر المناطق التي تعاني من الحوادث نتيجة خلل ما في البنية التحتية أو التعديات على الطرق فتم التواصل مع جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني وبعد الحصول على الاحصائيات منهم تبين بأن كل من مدينة نابلس والخليل ورام الله والبييرة هم أكثر المناطق المسجلة للحوادث حسب احصائيات عام 2017، ومن ثم تم التواصل مع مديريات الدفاع المدني في المدن المذكورة لمعرفة أكثر المناطق في تلك المدن عرضة للحوادث، لكي يتم إعداد خطة عمل من قبل الائتلاف من شأنها أن تساهم في التقليل والحد من كثرة الحوادث خصوصاً مع قدوم فصل الشتاء، فقد رشحت مديرية الدفاع المدني في محافظة نابلس كل من قرى عزموط ودير الخطب وسالم كونيها أكثر المناطق عرضة للحوادث خلال فصل الشتاء بسبب وجود واد على مفرق تلك القرى وتسكير الواد بمخلفات النفايات وغيره مما يؤدي إلى فيضانه في فصل الشتاء وتسكير الطرق هناك.

أما مديرية الدفاع المدني في محافظة رام الله والبييرة فقد اقترحت بأن تشمل خطة العمل بيتونيا كونها هي منطة حيوية وهي حلقة الوصل بين قرى غرب رام الله ورام الله وهناك العديد من الحوادث التي تقع فيها . ولكن في مدينة الخليل تم اقراح مدينة دورا لتشملها خطة العمل.

ومن ثم قام أعضاء الائتلاف بتنفيذ استبيان حول أهم المشاكل التي يعاني منها سكان تلك المناطق فيم يخص السلامة المرورية ومدى رضاهم عن الخدمات التي يقدمها الدفاع المدني وجهاز الشرطة الفلسطينية والهيئات المحلية في هذا الجانب. ومن ثم تم عقد جلسات استماع في المناطق التي تم ترشيحها من قبل مديريات الدفاع المدني لتنفيذ خطة العمل فيها، بحضور الاطراف ذو الشأن والعلاقة ( مديريات الدفاع المدني، الشرطة الفلسطينية، الهيئات المحلية، مديريات الأشغال العامة والاسكان)، وتم خلال الجلسة عرض نتائج الاستبيان، ومن ثم توجيه أسئلة للجلسة للأطراف المدعوة.

ومن ثم قاد الائتلاف الوطني للمساءلة المجتمعية بالتعاون مع الدفاع المدني في المديريات والاشغال العامة حملة تنظيف المناهل والعبارات وازالة التعديات عن الشوارع قبيل قدوم فصل الشتاء وذلك منعاً لتسكيرها والتسبب بالفيضانات خلال فصل الشتاء وتم تنفيذ الحملة في المناطق المذكورة.

كما واصدر الائتلاف ورقة موقف حول الامن والسلامة على الطرق وتم عرضها على مختلف الجهات المختصة.

وختاماً تم تنفيذ المؤتمر الختامي لمشروع شركاء من اجل المساءلة المجتمعية الذي تم فيه عرض كافة الانشطة التي تم تنفيذها خلال الثلاث سنوات المنصرمة وتم عرض احصائية حول اعداد المستفيدين التي تم الوصول اليهم بشكل مباشر وغير مباشر خلال فترة المشروع وكانت كالتالي:

عدد المشاركين في بناء القدرات من اللجان المجتمعية والمؤسسات الشريكة	316 مشارك
عدد الأنشطة التي قامت بتنفيذها اللجان المجتمعية خلال فترة المشروع (عقد تدريب، تطبيق بطاقة تقرير المواطن، تنفيذ حملات ضغط ومناصرة، جلسات استماع)	61 نشاط
عدد الافراد الذين تم الوصول لرفع وعيهم بموضوع المساءلة المجتمعية والحقوق والواجبات وذلك من خلال	50,730 فرد
عدد الافراد المشاركين في جلسات الاستماع في العشر المناطق المستهدفة	504 فرد
حملات الضغط والمناصرة	10 حملة

## ثالثاً : مشروع تعزيز المساءلة والمشاركة المجتمعية داخل الحكم المحلي

نبذه عن المشروع

هدف المشروع بشكل أساسي إلى تعزيز قدرة الهيئات المحلية على الاستجابة لأولويات المواطن بطريقة مستدامة، وزيادة مشاركة المواطنين لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومات المحلية المسؤولة من خلال تمكين مجموعة ناشطة من الشباب حول مواضيع مركزة في مجال أدوات المساءلة المجتمعية بالتركيز على أداة بطاقة تقرير المواطن، حيث بدأ تنفيذ المشروع في العام 2018 بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ضمن مشروع مجتمعات مزدهرة إلى أن ينتهي تنفيذ الأنشطة في العام المقبل 2019 ومع الأحداث السياسية المستمرة في المنطقة وإغلاق عدد من المشاريع الممولة من قبل الوكالة الأمريكية لم يتسنى للمؤسسة استكمال تنفيذ المشروع حيث وقبل أن يتم إغلاق المشروع تم تنفيذ الأنشطة التالية :

➤ تنفيذ سبع وعشرين لقاءً تعريفياً في 27 منطقة مستهدفة من وسط وجنوب الضفة الغربية في كل من محافظة الخليل: حلحول، نوبا، خاراس، سعير، إذنا، بني نعيم، بيت اولاء، تقوح، دورا، الشيوخ، الظاهرية، محافظة بيت لحم : بيت لحم، تقوح، العبيدية، محافظة رام الله : بيتونيا، بيرزيت، بني زيد الشرقية، بيت لقا، المزرعة الشرقية، دير ديوان، سردا وابوقش محافظة القدس: الرام، قطنه، حزما، السواحة الشرقية، بيرنبالا، ، حيث هدفت هذه اللقاءات إلى التعريف بالمشروع ومراحله ونتائجه المرجوه.

➤ تشكيل لجان مساءلة مجتمعية في المناطق المستهدفة، حيث شكّلت هذه اللجان بالتعاون مع المؤسسات القاعدية الشريكة بحيث تمثل مختلف فئات المجتمع من الشباب والنساء وجزء من المجالس الشبابية المشكلة والمهمشين وذوي الإعاقات لتشكل الركيزة الرئيسة في تنفيذ نشاطات المشروع في المناطق المستهدفة، تهدف هذه اللجان لإجراء تقييم للاحتياجات لتحديد نقاط الضعف في الخدمات العامة المقدمة من الهيئات المحلية وتنفيذ تدخلات خاصة بالمساءلة المجتمعية وذلك من خلال تصميم حملات ضغط ومناصرة لمعالجتها، حيث ان هذه اللجان هي حلقة الوصل ما بين الهيئات المحلية والمواطنين الذين يواجهون ضعف في العلاقات مع المجالس البلدية. ونتيجة لذلك، لا يشارك المواطنون في تحديد أولويات الخدمات التي تقدمها بلدياتهم، ولا يعبرون عن عدم رضاهم عن الخدمات. ولا يسألون المجالس البلدية على تحسين الخدمات المقدمة والتي هي حق من حقوقهم، تضع هذه القضايا والاحتياجات مسؤولية كبيرة على المجتمع المحلي لتحسين دورها في مشاركة الحكومات المحلية في قراراتها وتضمن استجابة البلديات في تطوير الخدمات المقدمة و تطوير العلاقة ما بينها وما بين المواطنين.

## رابعاً: وحدة الوسائل البديلة

نبذه عن الوحدة :

وحدة الوسائل البديلة هي إحدى أذرع مؤسسة تعاون لحل الصراع تنطلق من رساله مفادها " المساهمة في تسوية جدّة النزاعات في المجتمع الفلسطيني " عبر وسائل بديلة غير رسمية في حل النزاعات كالوساطة ، والحوار ، والتفاوض ، والتحكيم ، وتستند هذه الوسائل الى مساعدة اطراف النزاع انفسهم في البحث عن حلول مرضية لهما ، وعبر فتح حوار مباشر بين اطراف الصراع ، بمساعدة مختصين وخبراء

للسنة الثانية على التوالي تواصل وحدة الوسائل البديلة اعمالها في سبيل نشر الوعي والثقافة حول مفاهيم التدخلات الايجابية ، بالتركيز على التدخلات التعاونية لاطراف النزاع مثل الوساطة والتفاوض والحوار ، حيث ساهمت خلال هذا العام في استكشاف مؤشرات واضحة للمجتمع الفلسطيني حول آليات التعامل مع النزاعات المجتمعية ، كما ساهمت في تأهيل وسطاء ومحاورين في حقل النزاعات العمالية ، اضافة الى سلسلة ورشات عمل ولقاءات اذاعية وتلفزيونية في حقل الوسائل الايجابية في التعامل مع النزاعات ، بالاضافة الى تصميم مجموعة ادلة تدريبية متخصصة في الوساطة

كما شملت هذا العام تقديم مجموعة من الاستشارات واللقاءات التدريبية المتخصصة في حقل تحديد الاحتياجات ، التفاوض العمالي ، ادارة النزاعات التنظيمية.

كما تم تكليل هذا العام بواجدة من ابرز واهم انجازات المؤسسة ، حيث تم قبول مسودة قانون الوساطة ، حيث قرّر مجلس الوزراء باحله القانون الى الجهات ذات الاختصاص من اجل اجراء التعديلات الملائمة من اجل اقراره في القانون الفلسطيني فور الانتهاء من وضع الملاحظات النهائية

وترى وحدة الوسائل البديلة في مؤسسة تعاون لحل الصراع الي ان مفهوم آليات التعامل مع الصراع يشير إلى المحاولات التي تتم عندما ينشب صراع بين طرفين وتنتهي بوضع حد لذلك الصراع . وتدعو وسائل التعامل مع الصراع إلى تطوير استراتيجيات ومهارات للتعامل مع الصراعات وتقاؤها ، التي هي في أغلب الأحيان متحولة ومدمرة . وحسب التجربة في السياق الفلسطيني فإن فض الصراع غالباً ما يقف عند معالجة السلوكيات العنيفة بين الأطراف وخلق نوع من التوافق بين أطراف النزاع على حساب العدالة. ولكن الحل الحقيقي يكمن في إحداث تغيير يتناول جذور المشكلة الحقيقية مما يزيد من فرص التسوية القائمة على العدالة . ومن هنا فإن هذا المفهوم وبهذا المعنى يمكن أن يحقق سلاماً على المدى القصير والمتوسط ولكنه غير مؤهل لإحداث السلام المستدام على المدى الطويل

## انشطة الوحدة :

### ➤ قرار مجلس الوزراء بخصوص تشكيل لجنة لمناقشة قانون الوساطة

اطلقت مؤسسة تعاون لحل الصراع منذ 2007 ، سلسلة مشاريع تهدف الى تعزيز وعي المجتمع الفلسطيني في الوساطة كاحدى الوسائل البديلة للتعامل مع النزاع في المجتمع الفلسطيني ، كما ساهمت المؤسسة في اطلاق سلسلة من حملات الضغط والمناصرة على الجهات ذات الاختصاص بعد ان قدمت المسودة الاولى من قانون الوساطة لوزارة العدل.

ويعد سلسلة من اللقاءات والتداولات مع وزارة العدل وجهات الاختصاص استطاعت مؤسسة تعاون لحل الصراع بالشراكة مع وزارة العدل ان تصنع قانون الوساطة كاحتياج مجتمعي امام مجلس الوزراء الفلسطيني ، وقرر مجلس الوزراء في قراره رقم 217/230/7 للعام 2018 ، من تشكيل لجنة مصغرة مختصة على راسها مؤسسة تعاون لحل الصراع كجهة ذات اختصاص ولديها تجريبه معرفيه وتقنيه محترفه في هذا الحقل اضافة الى وزارة العمل ، والشؤون الاجتماعية وممثلة عن مكاتب المحافظات في الوسط والشمال والجنوب اضافة الى الهيئة المستقلة لحقوق الانسان والنيابة ، والقضاء ، حيث تتمركز مهمة هذه اللجنة في تطوير مسودة القانون وفتح نقاش واسع مع المجتمع المحلي ، بهدف اقرار القانون فور تطويره والانتهاء من اعمال اللجنة

### ➤ سلسلة دورات تدريبية مكثفة في حقل اعداد الوسطاء ومهارات التعامل مع النزاعات

تماشيا مع الخطة التنفيذية لوحدة الوسائل البديلة للعام 2019 ، فقد نفذت الوحدة حوالي 10 لقاءات تدريبية متخصصة استهدفت المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والمعاهد والجامعات الفلسطينية ويمكن تصنيف مواضيع التدريب على النحو الاتي

### ➤ دورات متخصصة في " ادارة النزاعات في بيئة العمل " حيث استهدفت هذه الدورات كلا من وزارة الحكم المحلي

واعضاء الهيئات المحلية العاملة في الضفة الغربية

### ➤ دورات متخصصة في انماط التعامل مع النزاع الطلابية ، اليات تغيير انماط التعامل من الانماط التنافسية الى

الانماط التعاونية ، حيث استهدفت هذه الدورات طلبة الجامعات والمعاهد الفلسطينية

### ➤ دورة متخصصة في فن تحويل النزاعات في داخل مؤسسات المجتمع المدني ، حيث استهدفت هذه الدورة شبكة

شركاء مركز الاولف بالما الدولي السويدي

### ➤ دورة تدريبية متخصصة في حقل " الوساطة المجتمعية " مع اكثر من 30 من رجال الاصلاح العشائري في محافظة

قلقيلية ، ركزت هذه الدورة على تمكين رجال الاصلاح من مهارات الوساطة المجتمعية بالتركيز على الربح المشترك

ومهارات تحليل المشكله وفن توليد الخيارات



- دورات اعداد وسطاء : نفذت الوحدة اكثر من 60 ساعه تدريبية متخصصة ومقدمة مع فريق من المؤسسات القاعدية ، حيث تم اعداد اكثر من 13 وسيطة/ة في مناطق شمال الضفة الغربية
- قادت وحدة الوسائل التدريبية اكثر من 35 ورشة عمل ومقابلات مع ذو الاختصاص في مواضيع تخطيط الرعاية المجتمعية في محافظة اريحا ، شملت المهمة الاستشارية تيسير مجموعة كبيرة من اللقاءات المركزة والمقابلات وجمع المعلومات حول اهم المشاكل والاحتياجات المجتمعية في محافظة اريحا .وقد تم اصدار دليل الرعاية المجتمعية وهو عبارة عن خارطة لاهم الاحتياجات في محافظة اريحا
- دورات تدريبية متخصصة في فن تحليل النزاعات المجتمعية ، حيث تم تاهيل اكثر من 25 من القيادات الشابه العاملة في مراكز المصادر الشبابية في كل من جنين وطوباس والخليل والبيرة ، وتم تاهيل المجموعات الشبابية من اجل نقل تجربته الى مجموعات شبابية اخرى

#### مؤشرات وارقام

- بلغ عدد الايام التدريبية التي نفذتها الوحدة خلال هذا العام 27 يوم تدريبي بواقع 135 ساعه تدريبية متخصصة في الوساطة والتعامل مع النزاعات ، وبلغ عدد المستفيدين المباشرين حوالي 350 متدرب ، وبلغت نسبة مشاركة النساء حوالي 60 %
- يسرت الوحدة اكثر 20 ورشة عمل مع اكثر من 100 مواطنة/ة ، و 30 مقابله مع جهات الاختصاص في مواضيع تحديد الاحتياجات في محافظة اريحا

#### ➤ الابحاث والدراسات والادلة التدريبية

- تقرير استطلاع راي حول توجهات المجتمع الفلسطيني حول مستوى الرضى عن الادوات المتبعة في التعامل مع النزاعات المجتمعية
- يرصد هذا الاستطلاع الى فحص توجهات المجتمع الفلسطيني من الفئة العمرية 18 عاما وما فوق في الضفة الغربية والقدس الشرقية حول مستوى الرضى عن الادوات المتبعة في التعامل مع النزاعات المجتمعية خاصة القضاء النظامي والاصلاح العشائري ، اضافة الى التعرف على الانماط السائدة للتعامل مع النزاعات لعينة الاستبيان.

بلغ عدد عينة الاستبيان حوالي 930 مواطن/ة ، حيث تم الاخذ بعين الاعتبار حجم التوزيع الجغرافي والسكاني في محافظات الضفة الغربية والقدس الشرقية ، كما تم الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الجندري والعمرى ، اضافة الى التحصيل العلمي والاكاديمي للعينة المستطلعة

تناول الجزء الأول الاستطلاع فحص توجهات العينة المستهدفة في الطرق التي يلجأ اليها المتخاصمين في حل وإدارة النزاعات والتي تتمثل في اللجوء الى أجهزة الأمن، والمحاكم النظامية. اضافة الى القضاء العشائري اضافة الى التفاوض والحوار مع الخصم بشكل مباشر واستخدام القوة(أخذ القانون باليد). واخيرا تجنب النزاع وعدم المواجهة. كما يتضمن هذا الجزء المآخذ والسلبيات على كل من المحاكم والاصلاح العشائري كما يلقى هذا الجزء الضوء على مستوى فاعلية او عدم فاعلية وسائل التعامل مع النزاع من وجهة نظر العينة المستهدفة (أجهزة الأمن، والمحاكم النظامية. /القضاء العشائري التفاوض والحوار مع الخصم بشكل مباشر / واستخدام القوة(أخذ القانون باليد)./ تجنب النزاع وعدم المواجهة.

أما الجزء الثاني من التقرير فيسلط الضوء على اسباب زيادة الخلافات والنزاعات المجتمعية من حيث مستوى قذوة وضعف السلطة القضائية ومستوى زيادة نفوذ السلطة العشائرية ، اضافة الى الاسباب الاقتصادية والسياسية ، وضعف او قوة اداء القانون الفلسطيني ، واثار غياب السلطة التشريعية ، ومستوى خيارات او جهل اطراف النزاع بالوسائل السلمية للتصدي للنزاعات

اما الجزء الاخير ، فقد تم تصميمه لقياس راي الفئة المستهدفة في مستقبل دور الاصلاح العشائري كاحدى ادوات معالجة النزاعات المجتمعية . من حيث اولويات ومطالب الفئة المستهدفة في التعامل مع نظام الاصلاح العشائري

حاول هذا الاستطلاع تسليط الضوء على فهم مجموعة من المؤشرات والدلالات لمستوى الرضى عن الوسائل المستخدمة في التعامل مع النزاعات على المستوى المحلي في المجتمع الفلسطيني ، والآراء والتطلعات بخصوص هذه الادوات المستخدمة وقد خلص الاستطلاع الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من اهمها :

- ضرورة وضع خارطة لاهم الاسباب المسببة للنزاعات المجتمعية ، بالبحث عن جذور واسباب هذه النزاعات
- ضرورة فتح خيارات اخرى امام المتخاصمين غير الوسائل التقليدية كالقضاء النظامي والاصلاح العشائري
- هنالك ضرورة قصوى في اعادة قراءة نظام الاصلاح العشائري من حيث فاعليته وقراراته ونتائجه ، وضرورة اعادة تطوير مهارات وقدرات رجال الاصلاح في عمليات التسوية
- هنالك ضرورة لتعميم ثقافة التفاوض والحوار داخل المجتمع الفلسطيني ، وبذل المزيد من الجهد في تطوير مهارات وقدرات المجتمع المدني في هذه الثقافة
- اشارت النتائج الى وجود حالة من عدم الرضى على اداء الوسائل التقليدية فيالتعامل مع النزاعات ، وهنالك ضرورة لتطوير النظام القضائي كونه الاكبر من حيث تناول قضايا المتخاصمين والبت في نزاعاتهم

➤ من الواضح ان قضايا النساء النزاعية لا يحظى باهتمام من قبل بعض الأدوات التقليدية بسبب عوامل اجتماعية وثقافية ، وبهذا الصدد على الجهات ذات الاختصاص من التفكير بادوات تدخل تتلائم مع ثقافه المجتمع ووتتيح للمرأة فرص اكبر في تسوية نزاعاتهن

### دليل الوساطة الدينية

وقد نبعت فكرة الوساطة الدينية بعد المشروع النوعي الذي نفذته مؤسسة تعاون لحل الصراع بالشراكة مع وزارة الاوقاف الفلسطينية عام 2016 حول اليات تمكين رجال الدين في صناعه السلام والسلم الاهلي اذ يحاول المدرب في هذه التجريه الجديدة من نقل فكرة الوساطة لتشمل القطاع الديني ، اذ ان تمكين رجال الدين من مهارات الوساطة خاصة في قضايا النزاعات الدينية او النزاعات المجتمعيه قد تلقى قبولا كبيرا من اطراف النزاع بحكم طبيعه المجتمعات العربية المتدينة . اذ يشغل رجل الدين منصبا كبيرا في الوسط الاجتماعي فهو قادر على التأثير ولديه قدرة على التدخل بشكل افضل من غيره.

تعتمد فكرة الوساطة الدينية ( وهي فكرة جديدة) على دمج مهارات الوساطة ( الغربية ) بالمنظومة الدينية لرجال الدين ، اذ ان نجاح عمليات الوساطة بين المتخاصمين يعتمد على المهارات المستخدمة وشخصية الوسيط

ان وجود وسيط ديني في الوسط العربي والاسلامي مهم جدا اذ من شان اعداد وسطاء دينيون من تحويل رجال الدين الى معالجين للنزاعات عبر عمليات تحويل النزاع بدل ادارته ، اضافة الي ان هنالك ضرورة لفتح دورات وساطة دينية يشرف عليها رجال دين ، ويقومون بالتدخل لمعالجة النزاعات خاصة الدينية منها .

في هذا السياق ينبغي التركيز على تقنيات يتبناها الزعماء الدينيين ومؤسساتهم كوسائل التدخل الايجابييه بالتركيز على الوساطة تحول دون نشوب الصراعات وتساهم في حل النزاعات عبر ما يسمى بالوساطة الدينية ويجب أيضا أن تضمن مساعي صناعة السلام الإسلامي في كتيبات تدريب وابعاث ومواد تعليمية تستهدف بشكل مباشر كليات الشريعة ، اضافة الى تطوير قدرات الائمة ورجال الدين في مجال حل النزاعات

### دليل اجراءات الوساطة العمالية

تم اعداد دليل نوعي وفريد حول اجراءات تشكيل وحدات الوساطة العمالية ، شملت الدليل شرحا تفصيلا لمفهوم الوساطة العمالية وعناصرها واركانها ومراحلها وكافة المعلومات المتعلقة بتقنيات الوساطة كما شمل الدليل تعريفا بوحدات الوساطة ومهامها آليات عمل وحدات الوساطة المجتمعية. والمؤشرات التي تقيس نجاح عمل وحدات الوساطة.

اضافه الى اجراءات ونماذج عمل وحدات الوساطة. مثل نموذج مراحل عملية الوساطة. و استثمار "طلب وساطة" سواء للعاملات أو أصحاب العمل. ونموذج كلمة الافتتاح. ونماذج من اللقاءات المشتركة. واليات توثيق جلسات الوساطة ونموذج إتفاق الوساطة. ونموذج تقرير دوري لوحدات الوساطة ونماذج الاتفاقيات جميعها

### سلسلة نشاطات ولقاءات اعلامية

ركز الاعلام بشكل جيد على تغطية أنشطة وحدة الوسائل البديلة خلال العام 2018 ، حيث تم استضافته الوحدة في العديد من الفضائيات المحلية ، والمحطات الاذاعية المحلية والصحف الرسمية ، ركزت المقابلات على اعمال مؤسسة تعاون لحل الصراع وانشطتها بالتركيز على أنشطة وحدة الوسائل البديله ، حيث تم استضافته المؤسسة على كل من فضائية معا ، تلفزيون القدس التربوي فضائية وطن ، فضائية النجاح ، شبكة اجيال ، شبكة رايه ، راديو مرج ، وراديو 2 FM وهيئة الاذاعه الفلسطينية ، تلفزيون نابلس اضافة الى جريدة القدس والايام ، ونديا الوطن ، وسما نيوز ، ووطن برس ، والموقع الالكتروني لبلدية الخليل ، والموقع الالكتروني لوزارة الحكم المحلي ، والموقع الالكتروني لجامعة القدس المفتوحة ، والموقع الالكتروني لمدرسة امهات نابلس ، والموقع الالكتروني لمنظمة همسات ، ومواقع الكترونية اخرى

على الصعيد الاخر فقد اصبحت وحدة الوسائل البديلة جهة معتمدة لكثير من طلبه الجامعة العربية الامريكية ، بهدف اثره ابحاثهم. حيث زار المؤسسة في العام 2018 حوالي 10 طلاب من الدراسات العليا من تخصص حل الصراع والتخطيط الاستراتيجي

## تطلعات مستقبلية

لازالت وحدة الوسائل البديلة في مراحل تشكيلها الأولى ، وتحرز تقدماً ملموساً في جانب التخصص خاصة في تقنيات ومهارات كل من الوساطة والتفاوض والخوار بالجوانب الاجتماعية / العائلية والعمالية ، ورغم ندرة المصادر المالية الا ان الوحدة استطاعت ان تنفذ العديد من الانشطة بشكل تطوعي وذاتي ، وتنتظر الوحدة الى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار للسنة 2019 التوصيات الاتية

- ضرورة انشاء مكتبة متخصصة في حقل التعامل مع النزاعات / كتب / افلام / مجلات / ابحاث مركزه
- ضرورة تطوير قدرات الطاقم في التحكيم كونه واحد من وسائل التدخل للتعامل مع النزاع
- ضرورة الاستمرار في تصميم مشاريع مركزة متخصصة في حقل ادارة وتحويل النزاعات في القطاعات الرسمية والاهلية والخاصة
- العمل على بناء شراكات دولية اوسع مع جامعات ومؤسسات دولية ذات الاختصاص والعمل على اعادة تنشيط التبادلات والتدريبات والبعثات الدولية
- ضرورة توسيع دائرة الشراكات الاعلامية والانتقال الى المحطات الاقليمية لما له من اثر كبير في رفع صوت المؤسسة
- الاستمرار في انتاج الابحاث والدراسات والابحاث العلمية لما لها من دور كبير في ترسيخ هوية المؤسسة ، بالتركيز على الوساطة كون ان الفرصة لاقرار قانون الوساطة اصبح وشيكاً